

الجدار العازل وموقف محكمة العدل الدولية

(منذ جوان 2002 إلى يومنا هذا)

The Position of the International Court of Justice on the
Israeli Partition Wall from 2002 till nowadays

اسم ولقب المؤلف المرسل: خديجة أوهيبة- Ouhiba Khadidja صص 649-663

الدرجة والعنوان المهني: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1(الجزائر)

البريد الإلكتروني: ouhibakhadidja31@gmail.com

اسم ولقب المؤلف الثاني: دحو فغور

الدرجة والعنوان المهني: كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1(الجزائر)

البريد الإلكتروني: dahofaghrou@hotmail.com

تاريخ استقبال المقال: 2021/03/03 تاريخ المراجعة: 2021/04/04 تاريخ القبول: 2021/04/20

الملخص: إن من أهم خروقات إسرائيل للقانون الدولي بناء الجدار العازل، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها؛ بحجة أن الجدار ذو طبيعة مؤقتة، وأنه وضع استجابة لمقتضيات أمنية بحتة، والحجة نفسها تدرعت بها قبل في بناء المستوطنات التي أصبحت واقعا مفروضا.

الجدار بخصائصه زاد من تقييد الفلسطينيين ومصادرة أملاكهم، والتحكم بمصادر المياه والحياة الاقتصادية والاجتماعية والاستيلاء تدريجيا على كل فلسطين بعد إخلائها من سكانها، أو محاصرة الفلسطينيين في سجن كبير بعيدا عن العالم الخارجي؛ وهذا ما تصدت لمحكمة العدل الدولية في سنة 2004م بقرار جاء في مضمونه: أن بناء إسرائيل للجدار يخالف القانون الدولي، وعلى دولة إسرائيل إيقاف أعمال البناء، وتعويض الفلسطينيين عن كل الأضرار التي نجمت عن بنائه.

الكلمات المفتاحية: القدس؛ الجدار؛ العازل؛ فلسطين؛ الكيان الإسرائيلي؛ محكمة العدل؛

القانون الدولي؛ البناء؛ الأمن؛ المستوطنات.

Abstract: Indeed, the construction of the partition wall is one of the rudest israeli violations' of the international law, in the occupied territories' of palestine including jerusalem, and all the ground around. Therefore, under the pretext of security requirement's the wall was built temporary as a response to

these needs as they assumed. The same argument was used already, when building their settlements, which now become an imposed fact. Moreover, the characteristics' of the wall increased restrictions on the palestinians, and confiscated their properties, beside the overall control of the palestinians' water sources, economic life, and even the social one in a way to takeover gradually the occupied land, after evacuating its original population , or trapping it in a big prison far away from the outside world. The thing that was not allowed, but confronted by the international court of justice in 2004. The decision said: israel is breaking all the rules by building the wall it must stop any construction work immediately and in parallel it must also compensate all the damages caused behind this building to the palestinian people.

Keywords: Jerusalem; the wall; the separation barrier; Palestine; the Israeli entity; the court of justice; international law; construction; security; settlements.

المقدمة: إن الإجراءات التعسفية التي اعتادت إسرائيل انتهاجها في حق الشعب الفلسطيني والأراضي المحتلة متعددة؛ منها قضية الجدار العازل الذي يقوم الكيان الإسرائيلي ببنائه في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها بحجة حماية نفسها؛ حيث ادعت أن هذا الجدار أمني؛ وذو طبيعة مؤقتة، الأمر الذي دفع بمحكمة العدل الدولية إلى إصدار حكمها ورأيها في الآثار القانونية المترتبة عن بناء هذا الجدار من طرف الكيان المحتل؛ وهذا بناء على طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ويطرح هذا الجدار إشكالات متعددة محليا ودوليا، فلماذا التعتت الإسرائيلي في مواصلة بنائه؟ وما المصالح المحققة له منه، وكذلك في المواصلة في بنائه والمحافظة عليه، ما هي أضراره وأخطاره على الشعب الفلسطيني وأراضيه؟

ولكي نجيب على هذه التساؤلات، إرتأيت أن أعرج على النقاط التالية:

أولا: الجدار العازل والجذور الفكرية والإيديولوجية له.

ثانيا: التخطيط للجدار، وتنفيذ هذه المخططات.

ثالثا: آثار بناء الجدار العازل وموقف محكمة العدل منه.

رابعا: خاتمة؛ وفيها تطرقت إلى ما توصلت إليه من آثار سلبية على فلسطين بصفة عامة، ومدينة القدس بصفة خاصة، وكذلك إلى ما يخدم إسرائيل من عزل القدس وإحلال اليهود فيها، لكي يتحقق مرادهم في أن القدس عاصمة أبدية لليهود، واتبعت في هذا البحث المنهج الوصفي، والتحليلي.

أولا- الجذور التاريخية للجدار:

1- فكرة بناء الجدار: إن فكرة الجدار تغوص عميقا في الفكر الصهيوني، فاليهودي أينما حل تجده متوجس من الإنفتاح على الغير، ويفضل الانعزال وما كلمة "الجيتو" إلا تطبيق عملي لفكرة العزلة في "الجيتو" أو حارة "اليهود".¹

تعد فكرة بناء جدار الفصل قديمة تعود إلى 1937 في عهد الإنتداب البريطاني، حيث طلبت القيادة الإسرائيلية من الخبير البريطاني لشؤون الإرهاب، تقديم خطة لإنشاء جدار من الحدود اللبنانية شمالا إلى بئر السبع جنوبا، فوضع الخبير البريطاني الخطوة الأولى من خطوات إقامة الجدار بحيث يكون ارتفاع هذا الأخير مترين ويتكون من أربع طبقات الذي يمتد على طول 80 كم من رأس الناقورة في الشمال الغربي إلى طبريا في الشمال الشرقي، وقد كلفت بريطانيا شركة "سوليل بونيه" لبنائه ومجموعات "الهاجانا" بحراسته إلا أن سكان القرى على جانبي الجدار من العرب قاموا بهدمه.²

لذا استحدثت فكرة بناء الجدار مع استمرار الانتفاضة الأولى، و توسعها مما دفع "بإسحاق رابين" إلى إقتراح وضع جدار أمني عازل وهي أول بداية عملية لوضع سياج أمني حول قطاع غزة شمالا و شرقا على الأراضي المحتلة عام 1967 على امتداد 55 كم، وهو ما يسمى بالخط الأخضر وكان الجدار آنذاك عبارة عن أسلاك كهربائية على إرتفاع مترين مدعم ببوابات ترتبط بقطاع غزة من أجل ملاحقة المقاومين.³

أما فكرة الجدار في عهد رئيس الحكومة "ارئيل شارون"، فتعود إلى عام 1973 ووضعت خطة بنائه في عام 1976، وانتعشت الفكرة في عام 1994 حيث قدم وزير الشرطة "موشيه شاحال" خطة لحماية المستوطنات في قطاع غزة والضفة الغربية.⁴

2- خطة شارون للفصل: قامت خطة رئيس الحكومة "ارئيل شارون" لبناء الجدار على قاعدتين و 3 مراحل، القاعدة الأولى تقوم على إنشاء حزامين أمنيين طويلين و القاعدة الثانية على إنشاء جدار بعمق 5 الى 10 كم .

ففي المرحلة الأولى التي بدأت من جوان 2002 تم إنشاء 170 كم من الجدار والمدعم بخمسة أحزمة أمنية، بين الحزامين الأمنيين الطويلين، بحيث يمتد الجدار من قرية سالم إلى مستوطنة "القانة"، إضافة إلى تشكيل غلاف القدس وذلك بإضافة مسافة 20 كم شمال و جنوب هذه الأخيرة.⁵

أما المرحلة الثانية فقد بدأت الأعمال فيها في أكتوبر 2003 بمواصلة امتداد الجدار من مستوطنات "القناة" جنوب "قلقيليا" حيث تتوقف إلى مستوطنات "عوفر" قرب رام الله بطول 186 كم⁶.

بينما المرحلة الثالثة يمتد فيها الجدار من قرب "غور أردن" من عين البيضة إلى أريحا بطول 196 كم وبذلك يعزل هذه الأخيرة كليا ويعزل غور أردن عن الضفة الغربية⁷.

4- بداية الفصل : إن فكرة الفصل هي في أصل التركيبة للشخصية الصهيونية التي تميل إلى الإنعزال، والخوف من الاختلاط بالغير؛ حيث يقول الصهيوني "عاموس جلبوع": إن "الجدار الفاصل هو حاجة أمنية وجودية لدولة إسرائيل، يحافظ على الصيغة الصهيونية لدولة إسرائيل"⁸.

فاليهودي يرى أن في الاختلاط والانصهار مع المجتمعات المحيطة به خيانة، وفقدان لنقاء اليهودية، وزوال الجنس اليهودي؛ لذلك فالفصل المادي الكامل يضمن نقاء الهوية اليهودية؛ حيث أن الصهاينة يخشون السلام والاندماج مع الفلسطينيين أكثر من خشيتهم من الحرب.

وقد ظهرت فكرة الفصل في بداية القرن العشرين عندما دعا فلاديمير جابوتنسكي (Vladimir Jabotinsky)⁹ - أحد مؤسسي الفكر الصهيوني- إلى إنشاء جدار حديدي لحماية الكيان الصهيوني بقوله: "إن الاستعمار الصهيوني حتى في أضيق نطاق يجب إما إنهاؤه، وإما تنفيذه على الرغم من إرادة السكان المحليين. لذا لا يمكن للاستعمار أن يستمر وينمو إلا في ظل حماية مستقلة عن السكان المحليين؛ أي داخل حائط حديدي لا يمكن للسكان المحليين اختراقه"¹⁰.

والفصل عند الصهاينة مقترن بالإبادة والترحيل والتهجير للسكان المحليين وغيرها من الممارسات التي تهدف إلى محو كل ما هو فلسطيني عربي إسلامي، ومسيحي شرقي.

5- وضع خطة الفصل، والبدء في تنفيذها: لقد طرح الصهيوني بنحاس سير (Pinchas Sapir) فكرة إقامة حدود قابلة للدفاع عنها، والإنسحاب من كل المناطق المحتلة عام 1967م ما عدا القدس، إلا أنه قوبل بمعارضة كبيرة من قبل الأغلبية الداعية للضم، وترحيل الفلسطينيين إلى الضفة الشرقية، وأن الجيش الإسرائيلي حقق انتصارا ساحقا على كل الجيوش العربية، لكن بعد انطلاق الانتفاضة الشعبية عام 1987م، وبدء

العمليات داخل الخط الأخضر، والاستنزاف الكبير الذي أحدثته، ضج الصهاينة، وأصبح الفصل مطلباً شعبياً، وازداد الحديث عن الفصل بعد انطلاق عملية التسوية، وازدياد ضربات المقاتلين في العمق الصهيوني¹¹.

إن فكرة الفصل ليست حديثة، فعلى مر السنوات قامت وزارة الدفاع والمستوطنون وشركات مختلفة ببناء عوائق وجدران بشكل غير معلن، لكن بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في: سبتمبر 2000م أصبح من الضروري إتخاذ قرار رسمي بإقامة الجدار الفاصل، الذي صادقت الحكومة برئاسة (إيهود باراك) على خطة إقامته. وبعد اجتماع مجلس الوزراء الصهيوني في 14 أبريل 2002م، الذي قرر إقامة جدار فاصل على طول الخط الأخضر، تم تشكيل طاقم برئاسة (شارون) لمراقبة تنفيذ القرار.

وقد أعطيت توجيهات للبناء شرقي أم الفحم، وحول "طولكرم"، وفي "منطقة القدس". حيث تم تأسيس إدارة منطقة خط التماس برئاسة مدير عام وزارة الدفاع، التي وضعت الخطط اللازمة لبناء الجزء الأول من الجدار الفاصل [الأمني]، الذي يمتد من سالم حتى مستوطنة إلкана- الطرف الشمالي الغربي للضفة- 96 كلم، إضافة إلى مخطط عملي للجزء الشمالي والجنوبي من غلاف القدس 20 كلم، وأطلق على هذه المرحلة ب(أ)، وبعد عدة تعديلات بلغ مجموع هذه المرحلة 145 كلم. وفي جانفي 2003م بدأت عمليات بناء على طول 45 كلم من سالم باتجاه قرية فقوعة¹².

ويتكون الجدار من جدار إسمنتي و إلكتروني، رُصد إنجازه 15 ألف عاملاً، و 40 مقاولاً، و 1700 جرافة، كما استعانت إسرائيل بخبرات تاريخية في بناء الجدار بشركة ديتكش الأمريكية، وخلال خمسة عشر شهراً تم بناء 146 كلم؛ وهي موزعة على المناطق التالية:

- منها 130 كلم في المنطقة بين سالم بجوار جنين وحتى إلкана.

- و 10 كلم حول القدس، إضافة إلى 5 كلم أخرى في منطقة باتة الغربية¹³.

6- تكلفة الجدار: قدرت تكلفة الجدار بعشرة مليارات شيكل، منها 8.5 مليار شيكل (Shekel) تكلفة الجدار نفسه، وحوالي مليار ونصف تكلفة أحد عشر معبراً ستقام لدخول وعبر الفلسطينيين، وحسب تقدير مركز المعلومات الوطني في الهيئة الفلسطينية العامة بالاستعلامات فإن الجدار سيقسم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام:

أ- منطقة أمنية شرقية على طول "غور الأردن" بمسافة 1237 كلم، أي ما يعادل 21.9% من مساحة الضفة الغربية، ويتواجد في هذه المنطقة 40 مستوطنة.

ب- منطقة أمنية غربية بمسافة 1328 كلم أي ما يعادل 23.4% من مساحة الضفة الغربية.

ج- منطقة معزولة تبلغ نسبتها 54.7% من مساحة الضفة الغربية تتكون من المدن الفلسطينية الكبرى، والتي تنقسم إلى 8 مناطق و64 معزلاً يحاصر فيها الفلسطينيون¹⁴.

ومما يؤسف له نجد أن هذا المشروع داعميه في العلن والخفاء هم الأغلبية والأقوياء في العالم، ومدعومين بحق الفيتو الأمريكي وغيره من الدول العظمى، ويا ليت الأمر توقف عند هذا الحد؛ ولكن نجد الأمر قد تعدى ذلك إلى العرب والمسلمين، وبصفة خاصة الفلسطينيين، أفراداً وتنظيمات، وقد أطلعنا وسائل الإعلام بالتعاون بين أقطاب من حركة فتح وشركات بناء هذا الجدار؛ بما يعرف بقضية "الإسمنت في السلطة الفلسطينية والحركة"؛ وهي فضيحة تدل على عمق الفساد المستشري في التنظيمات الفلسطينية والعربية؛ ومظاهر التطبيع اليوم خير شاهد على الخيانة، وعدم المحافظة على الهوية، والمقدسات ومقومات العيش الكريم للمواطن العربي والفلسطيني¹⁵.

لقد صدر عن هيئة الرقابة العامة تقريراً يؤكد اختفاء أموال طائلة بلغت قيمتها: 315 مليون دولار. وتاريخ 2006/02/5 م يكشف النائب العام أحمد المغني أن ملفات الفساد المالي كثيرة ومقلقة ومخجلة؛ حيث وصل منها إلى النيابة العامة ما يزيد عن خمسين قضية، وأن ما يزيد عن سبعمائة مليون دولار التهمت ونهبت، بسبب الفساد المستشري والخطير¹⁶.

ولكن هذا المبلغ ليس هو الحجم الحقيقي للفساد السلطوي الفلسطيني، وتوقع النائب العام أن قيمة المليارات من الدولارات المختلسة كبيرة، والقضايا التي أعلن النائب أحمد المغني التحقيق فيها هي: الاختلاس وإساءة الائتمان، والنصب والاحتيال، والتزوير في الأوراق الرسمية لأشخاص ذوي مكانة مرموقة.

وجاء في نص الوثيقة: "... ومن خلال الاطلاع على نص وثيقة التحقيق التي قام بها المجلس التشريعي الفلسطيني عبر لجانه المختصة (لجنة الموازنة والشؤون المالية، لجنة الرقابة وحقوق الإنسان، واللجنة القانونية)، بالإضافة إلى قيام لجنة مصغرة مكلفة من رئاسة المجلس التشريعي تتكون من د.حسن خريشة، ود.سعد الكرنز، وجمال الشاتي. وقد

قامت هذه اللجنة بالتحقيق وعقد لقاءات مع العديد من الزعماء في حركة فتح وعلى رأسهم "أحمد قريع" إضافة إلى وزير الاقتصاد المصري "ماهر المصري" ووزير الشؤون المدنية "جميل الطريفي" ومدير العام للتجارة "عبد الحفيظ نوفل"، وشركة قنديل الطريفي وشركة "يوسف بركة" للتجارة، و"محمد رشيد" مستشار الرئيس للشؤون الاقتصادية"، وهاشم يوسف "المدير العام للجمرك" و"عمر الخروب" مراقب الشركات لوزارة الاقتصاد".¹⁷

وبعد حصول اللجنة على الوثائق تبين أن شركة LTD الإسرائيلية والتي يملكها "زئيف بلنسكي" حاولت استيراد الإسمنت من شركة مصر بني سويف، ولكن بعد تدخل جهات أمنية ولجان مقاومة التطبيع في مصر تم وقف هذه الصفقة مما دفع بلنسكي إلى التحايل، واستيراد الإسمنت عبر وسطاء وشركات فلسطينية. وهنا بدأت بعض الشركات الفلسطينية باستصدار أدونات استيراد للإسمنت المصري من وزارة الاقتصاد الوطني، وبلغ مجموع ما تم استصداره من هذه الأدونات ما يقارب 420 ألف طن.

وبناءً على طلب السيد جمال الطريفي وزير الشؤون المدنية آنذاك تم إرسال كتاب إلى مصنع بني سويف للأسمنت يفيد أن كمية الإسمنت المراد استيرادها هي لصالح مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية. ولكن تبين أن كميات الإسمنت التي دخلت السوق الفلسطيني بلغت 33 ألف طن حسب مصادر وزارة الاقتصاد الوطني ووزارة المالية وهو جزء يسير من مجموع ما تم استصداره من أدونات تقدر بـ 420 ألف طن. وثبت أن وزارة الاقتصاد الوطني التي منحت أدونات الاستيراد لم تتحقق ولم تتابع دخول الإسمنت إلى أراضي السلطة الوطنية واستمرت بإصدار أدونات استيراد جديدة لنفس الشركات تبين من خلال التحقيق أن:

- رخص استيراد الإسمنت الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني لا تحمل تاريخاً محدداً لصلاحياتها مما يعطي مجالاً للتلاعب فيها.
- وزارة الاقتصاد الوطني لا تملك إحصائيات لمعرفة حاجة السوق للإسمنت وبموجبها تقوم بإعطاء تراخيص الاستيراد.
- الكميات المثبتة في أدونات الاستيراد مكتوبة بالأرقام ولم تكتب بالأحرف وهذا يمكن أن يسمح بالتلاعب في الكميات المسموح بها¹⁸.

- الجدار العازل العنصري، ورم خبيث يدب في الجسم الفلسطيني كالسرطان، وكل يوم يستمر فيه، سيزيد من معاناة الفلسطينيين إلى أن يقضي عليهم، كما يجهز الورم الخبيث على صاحبه.

2- أقسام الجدار العازل: وينقسم الجدار العازل العنصري إلى ثلاثة أقسام:

1.2- القسم الشمالي: يبدأ من حاجز سالم غرب مدينة جنين حتى مستوطنة إلкана بطول 110 كلم، وتبلغ تكلفة هذا القسم حوالي 942 مليون شيكل، وسيحتوي هذا القسم حوالي 17 قرية فلسطينية، وسيعزل حوالي 108918 فلسطينيا عن محيطهم الاجتماعي ليعيشوا في سجن آخر.

وحسب تقديرات البنك العربي فإن المرحلة الأولى من الجدار أقيمت حوالي 12 ألف فلسطينيا من 15 قرية كمتضررين مباشرين من الجدار، ومع استكمال بنائه سيزيد عدد المتضررين، فضلا عن أضرار أخرى كقطع مصدر الرزق الذي يقوم على استغلال الأرض، وحرمان الطلاب من مدارسهم، وحرمان العمال وكل أصحاب المهن من الوصول إلى أعمالهم¹⁹.

2.2 - القسم الجنوبي: لقد عرفت عملية بناء القسم الجنوبي من الجدار عدة تعديلات، وفي 2003/10/1 صادقت الحكومة الصهيونية على بناء عدة مقاطع بطول 270 كلم، بالإضافة إلى مقاطع بنيت سابقا بلغ طولها 200 كلم، وتمثل المقاطع الجديدة في: أ- مقطع يمتد من مستوطنة إلкана (قرية مسحق) جنوب قلقيلية حتى معسكر عوفرقرب رام الله بطول 230 كلم²⁰.

ب- مقطع يمتد من مستوطنة هارجلو (رأس البيت جالا) جنوبي القدس حتى مستوطنة كرميل قرب مدينة يطا، جنوب مدينة الخليل بطول 140 كلم، إضافة إلى 30 كلم تمتد على طول شمال شرق حدود بلدية القدس، كجزء من غلاف القدس.

2-3 القسم الشرقي: حسب صحيفة يديغوت أحرنوت التي أشارت إلى الخطة الجديدة التي صادق عليها أرييل شارون، فإن الجدار سيلتهم مساحات أخرى، حيث سيقطع قلب الضفة الغربية حتى مشارق مدينة نابلس؛ حيث سيحيط بالكتلة الاستيطانية التي تبدأ بمستوطنة "ليف هشمرون"، وتنتهي بمستوطنة "كدوميم"²¹.

3- آثار بناء الجدار: "إنَّ الجدار قد خلف آثارا سلبية خطيرة على جميع مجالات الحياة الفلسطينية، وتسبب في فقدان الكثيرين لأراضيهم، ومنازلهم، وكل هذا حدث أمام مسمع ومرأى العالم أجمع الذي إن عارض جريمة بناء الجدار لم يفلح في التدخل لإيقاف هذا البعيع المخيف.

وتلخص لغة الأرقام الآثار التي خلفتها عمليات الهدم والتجريف إلى تحويل 53 قرية يسكنها 115.500 فلسطيني إلى جيوب في الجانب الغربي للجدار، وفصل أكثر من 200.000 فلسطيني يسكنون القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية، وتحويل 28 قرية يسكنها حوالي 147.700 إلى جيوب منعزلة شرق الجدار، وفصل 102 قرية شرق الجدار يسكنها 402.400 فلسطينيا عن أراضيهم الزراعية ومصالحهم، ومجموع مساحة الأراضي التي تضررت من إقامة الجدار 943.000 "دونما". كما تمت السيطرة على مصادر المياه الرئيسية، ومنها الحوض الغربي وقتل 100 شجرة زيتون، وتصبر 170 ألف طالب في 320 مدرسة، فضلا عن تدمير المواقع السياحية والأثرية خاصة في بيت لحم والقدس"²².

ورغم كل هذه الخسائر التي تسبب فيها بناء الجدار إلا أن المجتمع الدولي يقف كالعادة مكتوف الأيدي منددا ومستنكرا دون اتخاذ أي خطوات عملية لوقف هذا التدمير والتخريب.

1- المواقف الدولية من بناء الجدار

1-1- موقف محكمة العدل الدولية: في أواخر عام 2003 توجهت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة وهي محكمة العدل الدولية بتقييم مشروعية وقانونية تشييد إسرائيل لجدار في فلسطين المحتلة وردت المحكمة في 9 أوت 2004 بأن إنشاء هذا الجدار عمل غير قانوني يجب التوقف عن بنائه وهدم ما بني منه، فمعرفة مسار الجدار وآثاره يكشف أن الهدف منه هو تفتيت الشعب الفلسطيني وتشريده والاستيلاء على المزيد من أراضيه ومائه ورزقه وحركته وتركيعه وليس تحقيق الأمن لإسرائيل كما تدعي.²³

2-1 مواقف دولية مختلفة: أما منظمة المؤتمر الإسلامي فقد عارضت بناء الجدار منذ البداية، وقدمت عدة مرافعات أمام المحكمة الدولية على خطورة الجدار، ووحشية الآثار التي نجمت عن بنائه على الأرض والإنسان.

أما الأردن فكان موقفه بارزا في المحكمة، حيث أظهر تخوفه من أن يتسبب الجدار في موجة نزوح جماعية للفلسطينيين إلى الأردن كوطن بديل لهم. وهكذا تسجل المنظمة موقفها الذي لا يخرج عن إطار الاعتراض والشجب والاستنكار والتنديد إلى إطار التنفيذ في خطوات عملية²⁴.

ومن جهة أخرى فإن الموقف الأوروبي انتقد بناء الجدار الذي سيمنع عمليا التوصل للحل الذي يقوم على بناء دولتين، أما الموقف الأمريكي فهو مؤيد وداعم بلا حدود بذريعة الدفاع عن النفس، بينما الموقف العربي كان عبارة عن إدانة وشجب واستنكار أما الجامعة العربية فترى أن الجدار هو حرب معلنة ضد الشعب الفلسطيني، في حين أن موقف الإتحاد الروسي أيضا جاء رافضا لبناء الجدار ودعا إسرائيل لتعليق بنائه و وضع حد لتطوير مستوطناتها في الضفة الغربية.

1- الموقف الفلسطيني الرسمي و الغيري رسمي: الموقف الرسمي كان رافضا لبناء الجدار فوق الأرض الفلسطينية المحتلة باعتبارها خرقا واضحا للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان واتفاقية "جونيف" الرابعة لعام 1949، أما الموقف غير الرسمي فهو الرفض وإقامة ندوات ومحاضرات لشرح المخاطر التي يسببها الجدار والمشاركة في الكثير من المظاهرات والمسيرات ضد الجدار.²⁵

2- الموقف الإسرائيلي المؤيد و المعارض للجدار:

أ- الموقف الإسرائيلي المؤيد لبناء للجدار: يبرر ذلك بدافع الضرورة العسكرية والدفاع عن النفس، يمثلته الأغلبية الساحقة من الشعب الإسرائيلي، حيث يرى أكثر من 85% أن إقامة الجدار يؤدي إلى تحسين الأوضاع الأمنية في إسرائيل.

ب- الموقف الإسرائيلي المعارض للجدار: رغم قلته إلا أنه اعتبر بناء الجدار دلالة على فشل وضعف الحكومة الإسرائيلية، وأن الجدار يعبر عن مخاوف يهودية قديمة، وأن الدولة التي تحيط نفسها بجدران ما هي إلا دولة جيتو²⁶.

خاتمة: إن فكرة العزل موجودة في الهوية اليهودية التي توجب الانعزال وعدم الاختلاط- بسبب النصوص الدينية التوراتية، وشروحها كما نص على ذلك التلمود، وهو أمر معلوم ومشهور- مما هداهم إلى بناء جدار عازل يعزلهم عن غير اليهود؛ لأنهم شعب الله المختار.

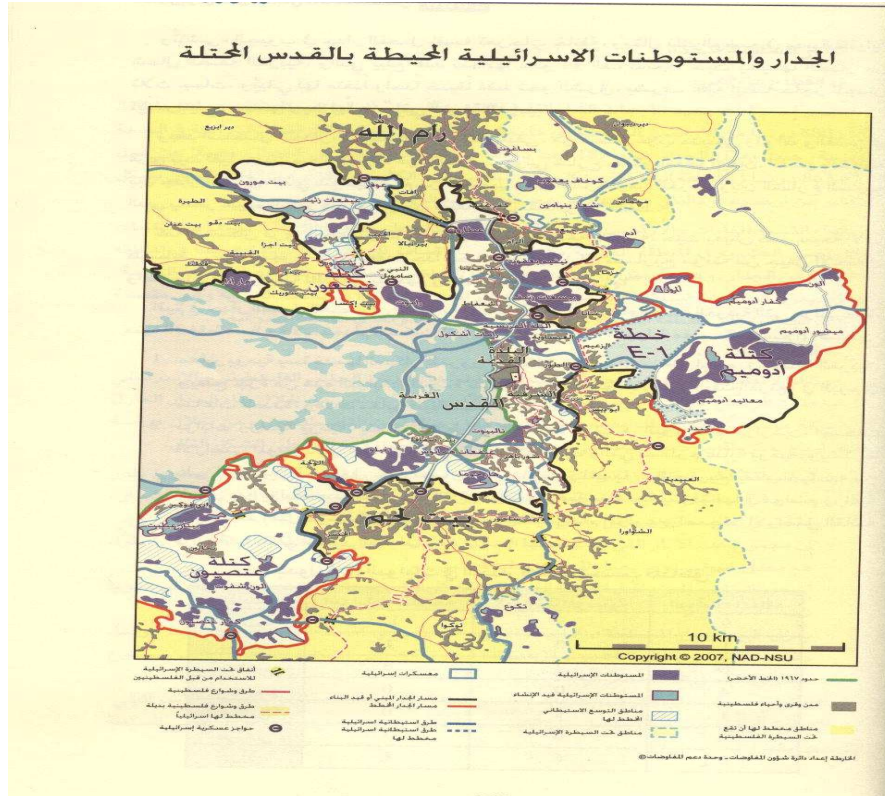
وهذا الجدار العازل جاء بنتائج وخيمة على الشعب الفلسطيني:

- تقسيم وتمزيق النسيج الاجتماعي للفلسطينيين.
- التهام وقضم الأراضي الفلسطينية بحجة الأمن ...
- القضاء على الموروث الأثاري والحضاري للعرب والمسلمين من تجريف المساجد الأثرية وكذا دور العبادة والمدارس، والقلاع ونحوها، وهو يمس السياحة.
- إدخال المواطن الفلسطيني في دوامة من المتاعب اليومية؛ منها:
- قطع الأرزاق للعمال الفلسطينيين، والتضييق على المزارعين، وتحويلهم إلى عائلة وعمال لدى الكيان الغاصب.
- الحؤول دون وصول المتعلم الفلسطيني لحقه من التعليم والصحة والرعاية.
- إفراغ المسجد الأقصى والمدينة المقدسة من تواجد المسلمين بكثافة.
- إذافة الفلسطيني الذل ومرارة الانتظار عند الحواجز الأمنية، وهو نوع من الرقابة على الفلسطينيين يوميا.
- القضاء على الممارسات التابعة للمناطق السياحية، خصوصا ذات الطابع الديني.
- تفتيت اللحمة الفلسطينية وإشغال الفلسطيني في متاعبه اليومية، فلا يفكر في إقامة دولته، والقيام بثورة ليتحرر من ربق العبودية والاحتلال.
- توصية: رغم قرارات محكمة العدل الدولية بعدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وعدم شرعية بناء الجدار العنصري في القدس إلا أن الاحتلال يضرب بكل هذه القرارات عرض الحائط و يمضي في تعنته و عدوانه المتزايد ضد الشعب الفلسطيني مستقويا بالانحياز الأمريكي له، والانفصام الحاد بين القول والفعل التي يميز المواقف الغربية اتجاه الكيان الإسرائيلي، وضعف وتخاذل الدعم العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية، فضلا عن الإنقسام الفلسطيني الداخلي منذ عام 2007، والذي يلحق الضرر الفادح بالمشروع الوطني.
- إن الصراع العربي الصهيوني في الواقع، والمعركة، لا تخص الشعب الفلسطيني وحده بل يجب أن يكون هناك دعم عربي وإسلامي معنوي ومادي، لحماية القدس المحتلة²⁷، وتثبيت صمود مواطنيها في أرضهم ومساندة القضية الفلسطينية بقوة وإيقاف التطبيع والسعي لإنهاء الانقسام الفلسطيني وترتيب البيت الداخلي، ووضع إستراتيجية وطنية موحدة لمواجهة عدوان الاحتلال.

وعلى صناع القرار والأحرار والمنظمات الفاعلة أن تكثف جهودها في تعرية الكيان الغاصب من مزاعمه الكاذبة في أنه دولة تراعي حقوق الإنسان، وتحترم الأفراد والشعوب، وتلتزم بالمواثيق الدولية، وما جدار العزل العنصري إلا دليل صاخر على أكاذيب هذا الكيان.

4- ملاحق: خرائط الجدار العازل:

الملحق رقم 1: خريطة للجدار والمستوطنات المحيطة بالقدس²⁸.



الملحق رقم 2: خريطة لمسار الجدار العازل²⁹ والتخطيط لتوسيعه.

النص الكامل لقرار "لاهاي" بخصوص جدار الفصل العنصري

النص الكامل لقرار "لاهاي" بخصوص جدار الفصل العنصري

أكد القضاة الـ14 في محكمة العدل الدولية في لاهاي أن بناء الجدار الفاصل هو انتهاك للقانون الدولي ووجهوا دعوة إلى "إسرائيل" لوقف بنائه وهدم المقاطع التي تم بناؤها. وجاء في التقرير النهائي لمحكمة لاهاي "لقد انتهكت إسرائيل" بناء الجدار الفاصل القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان بسبب المساس بحرية حركة المواطنين الفلسطينيين، وفي حقوقهم المتعلقة بمجال التربة والصحة."

وفي ما يلي نص القرار :

أ- "إنشاء الجدار الذي تقيمه إسرائيل، كقوة احتلال، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وما حولها، وما يسأله من نظام يتناقض مع القانون الدولي". (التصويت 14 مقابل 1).

ب- يلزم التقرير إسرائيل بإلغاء خروقاتها للقانون الدولي، كما أنها ملزمة بوقف أعمال بناء الجدار الذي يتم بناؤه في الأراضي الفلسطينية المحتلة من الآن فصاعدا، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وما حولها، كما أنها ملزمة من الآن فصاعدا بدم البناء الذي تم إقامته، كما أن عليها أن تراجع أو تبطل جميع القوانين والتعليمات المتعلقة بها. طبقا للبند 151 من هذا الرأي". (التصويت 14 مقابل 1).

ج- "إسرائيل ملزمة بإصلاح جميع الأضرار التي تسببها بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك داخل القدس الشرقية وما حولها". (التصويت 14 مقابل 1).

د- "على جميع الدول أن تلتزم بعدم الاعتراف بالوضع غير الشرعي المترتب على بناء الجدار، وعدم تقديم أي دعم أو مساعدة للإبقاء على الوضع الذي خلقه بناء الجدار. جميع الدول الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في 12 آب 1949 يقع عليهم إضافة إلى ذلك عند احترامهم لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني بضمان خضوع إسرائيل للقانون الدولي كما هو منصوص عليه في الاتفاقية". (التصويت 13 مقابل 2).

هـ- "على الأمم المتحدة وخاصة الجمعية العمومية ومجلس الأمن أن ينظروا في اتخاذ الإجراءات الإضافية اللازمة لإلغاء الوضع غير القانوني الناتج عن بناء الجدار وما يسأله من نظام، أخذا بالحسبان استحقاق هذا الرأي الاستشاري". (التصويت 14 مقابل 1).



- 1- ريم تيسير خليل العارضة، جدار الفصل الإسرائيلي في القانون الدولي، رسالة ماجستير، كلية النجاح، نابلس، فلسطين، 2007، ص 4
- 2- المرجع نفسه، ص 5-3- الهندي عليان، الجدار العازل وجهات نظر اسرائيلية في الفصل أحادي الجانب، الحملة الشعبية للسلام والديمقراطية، رام الله، 2004، ص 7-4- حسن يحيى وخالد عايد، الجدار العازل في الضفة الغربية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ط 1، 2010، ص 73-75
- 5- ضرار عبد الهادي خليل طرمان، الآثار الاقتصادية الاجتماعية لجدار العزل العنصري في منطقة طول كرم قلقيلية وجنوب الخليل، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2012، ص 52-6- ريم تيسير، المرجع السابق، ص 7-7- المرجع نفسه، ص 7-8- المرجع نفسه، ص 4.5
- 9- جابوتنسكي: زئيف فلادمير جابوتنسكي 1888-1940 ولد في روسيا لعائلة ميسورة في عام 1908 انهى دراسته في جامعة فيينا وانتقل الى تركيا حيث تولى مسؤولية الصحافة الصهيونية 1909-1911 وهو صاحب نظرية الجدار الحديدي، محمد غازي محمد إبراهيم، الجدار العازل مستقبل الصراع، رسالة ماجستير، عمان، الأردن، 2009، ص 58-10- ريم تيسير، المرجع السابق، ص 6-11- الهندي عليان، المرجع السابق، ص 176-12- المرجع نفسه، ص 176-13- المرجع نفسه، ص 178-14- ضرار عبد الهادي خليل طرمان، ص 53
- 15- ريم تيسير، المرجع السابق، ص 8-16- المرجع نفسه، ص 18-17- نفسه، ص 19
- 18- محمد جميل، نظرة في واقع الإحلال الصهيوني، مكتبة ابن القيم، سوريا، ط 1، 2005، ص 652
- 19- حسن يحيى وخالد عايد، المرجع السابق، ص 13-11- محمد غازي محمد إبراهيم، المرجع السابق، ص 32
- 21- المرجع نفسه، ص 32-22- حسن يحيى وخالد عايد، ص 43.42
- 23- أنيس فوزي قاسم وآخرون، الجدار العازل الاسرائيلي محكمة العدل الدولية (دراسات ونصوص)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان بيروت، ط 1، 2007، ص 9-8-24- ريم تيسير، المرجع السابق ص 5-25- المرجع نفسه، ص 5-26- المرجع نفسه، ص 5
- 27- أشرف صقر أبو الندى وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية-سلسلة كتب المستقبل العربي(74)-القضية الفلسطينية بقعة ضوء في واقع عربي مظلم لبنان، بيروت، ط 1، 2016، ص 190 191 193
- الملاحق:
- 28 مركز الناطور للدراسات والأبحاث، <https://natourcenters.com/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%8A%D8%B7%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A8%D9%88%D8%B9%D9%8A-%D9%85%D9%86-6-2-2021-12-2-2021> تاريخ
- الزيارة 2021/05/27
- 29- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، <https://info.wafa.ps/userfiles/image/satl-m10.gif> / تاريخ الزيارة 2021/05/27
- 30- ريم تيسير، المرجع السابق، ص 139